ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

تقدير موقف
يوليو 2026

الرياض وأبو ظبي

إعـــداد
وحدة البحوث و الدراسات

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
ASAMCENTER

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

ASAM للدراســـات الاستراتيجية مركز بـحثي وفكري فاعل تأسـس منذ عام 2015م، بصفته مؤسسـة مسـتقلة تعنى بتطويـر المعرفة ودعم صناعة القـرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

الريـاض وأبـو ظبي: تقـارب الضرورة وحـدود التنافـس

ملخص الحدث

لا يمكن النظر إلى التقارب السعودي الإماراتي الأخير باعتباره عودة كاملة إلى مرحلة التطابق السياسي التي طبعت علاقة البلدين خلال سنوات سابقة، كما لا يصح اختزاله في مصالحة إعلامية عابرة بين دولتين اختلفتا في بعض الملفات ثم قررتا تجاوز خلافاتهما.

الأقرب إلى الواقع أن ما يجري هو انتقال من التنافس المفتوح والاحتكاك غير المنضبط إلى محاولة جديدة لإدارة الاختلاف داخل إطار استراتيجي يمنع تحوله إلى صدام شامل، ويحافظ على المصالح التي لا تستطيع أي من الدولتين الاستغناء عنها.

فالرياض وأبو ظبي لم تعودا قوتين متطابقتين في نظرتهما إلى المنطقة، بل أصبحت لكل منهما رؤيتها الاقتصادية والأمنية والسياسية وشبكة نفوذها وتحالفاتها الخاصة. غير أن الجغرافيا والتهديدات المشتركة وتشابك المصالح تجعل القطيعة بينهما شديدة الكلفة، وربما غير ممكنة من الناحية الاستراتيجية، ومن هذا المنظور، يمكن فهم الرسائل المتبادلة والتأكيدات الرسمية على عمق العلاقات ووحدة المصير بوصفها تعبيرا عن إرادة سياسية لوقف تدهور العلاقة، أكثر من كونها دليلا على اختفاء أسباب الخلاف بصورة نهائية.

تحالف الضرورة وتنافس المشاريع

تستند العلاقة السعودية الإماراتية إلى بنية مؤسسية واقتصادية وأمنية عميقة، ولا تتوقف عند العلاقات الشخصية بين القيادتين. وقد تعزز هذا المسار بتأسيس مجلس التنسيق السعودي الإماراتي وإطلاق مشروعات مشتركة في الاقتصاد والاستثمار والطاقة والتعليم والدفاع والتقنيات المستقبلية.

لكن هذا التشابك لم يمنع ظهور التنافس، لأن العلاقة تجمع في الوقت نفسه بين التحالف الأمني والمنافسة الاقتصادية، وبين وحدة الموقف تجاه بعض التهديدات واختلاف الأدوات المستخدمة في التعامل معها.

تتحرك السعودية بوصفها الدولة الأكبر مساحة وسكانا وثقلا سياسيا ودينيا، وتسعى من خلال رؤيتها الاقتصادية إلى إعادة بناء مركزيتها العربية والإسلامية وتحويل الرياض إلى مركز مالي واستثماري ولوجستي عالمي.

أما الإمارات فتتحرك بوصفها دولة أكثر مرونة وسرعة في بناء الشراكات وشبكات الموانئ والتجارة والاستثمار والأمن البحري، واستطاعت خلال العقود الماضية أن تبني حضورا إقليميا يتجاوز حجمها الجغرافي والديمغرافي، ولهذا فإن جوهر الخلاف بين البلدين لا يقوم على عداء شخصي أو تناقض وجودي، بل على تنافس بين مشروعين يسعيان إلى قيادة

جانب من التحولات الإقليمية. وقد ظهر هذا التنافس في الاقتصاد والطاقة والموانئ والاستثمارات والعلاقات الدولية، إلا أن اليمن ظل الساحة الأكثر وضوحا وخطورة.

وبالتالي، فإن التقارب الحالي لا يلغي التنافس، بل يسعى إلى نقله من الساحات المفتوحة والمنصات الإعلامية إلى غرف التنسيق والتفاوض المباشر. إنه أقرب إلى تأسيس مرحلة من التنافس المنضبط، لا إلى استعادة التحالف العضوي القديم.

لماذا الآن؟

تدفع مجموعة من العوامل الرياض وأبو ظبي إلى خفض التوتر.

أول هذه العوامل أن الأوضاع الإقليمية لم تعد تسمح باستنزاف القوة الخليجية في نزاعات جانبية. فالتوتر المتصاعد في البحر الأحمر ومضيق هرمز، وتهديد طرق الطاقة والملاحة، وعودة الحوثيين إلى التصعيد ضد المصالح السعودية، أعادت جميعها الاعتبار إلى مفهوم الأمن الجماعي.

كما أن أي اضطراب في مضيق هرمز يرفع تلقائيا من أهمية البحر الأحمر وباب المندب والموانئ السعودية والإماراتية الواقعة على مسارات التجارة البديلة. وعند هذه النقطة لا يعود الخلاف بشأن اليمن أو الموانئ أو القوى المحلية شأنا ثنائيا، بل يتحول إلى تهديد يمس أمن الطاقة والتجارة الدولية.

ويدرك البلدان كذلك أن استمرار الخلاف بين أكبر قوتين عربيتين في الخليج يفتح المجال أمام قوى إقليمية ودولية لاستثماره، ويضعف مجلس التعاون الخليجي، ويحد من قدرة الدول العربية على التفاوض الجماعي بشأن القضايا الأمنية والاقتصادية الكبرى.

إلى جانب ذلك، تحتاج المشروعات الاقتصادية السعودية والإماراتية إلى بيئة إقليمية مستقرة. فالسعودية تسعى إلى حماية مسار تحولها الاقتصادي، بينما تعتمد الإمارات على سلامة الموانئ والأسواق وخطوط التجارة. ولذلك أصبح احتواء الخلاف ضرورة اقتصادية بقدر ما هو ضرورة أمنية وسياسية.

اليمن اختبار التقارب الأصعب

يمثل اليمن الاختبار الحقيقي لمدى جدية التقارب السعودي الإماراتي، لأن الخلافات بين البلدين لم تظهر غالبا في التصريحات الرسمية، بل انعكست من خلال القوى المحلية التي دعمتها كل دولة.

دعمت السعودية الحكومة المعترف بها دوليا ومجلس القيادة الرئاسي وعددا من التشكيلات العسكرية والقبلية المرتبطة بوحدة الدولة وبأمن حدودها الجنوبية.

وفي المقابل، بنت الإمارات علاقات وثيقة مع المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات محلية في عدن والساحل الغربي وشبوة وحضرموت، وركزت على مكافحة الجماعات المتطرفة وتأمين السواحل والموانئ والمناطق الاستراتيجية.

لم تكن المشكلة في وجود علاقات مع قوى يمنية متعددة، بل في تحول تلك العلاقات إلى سياسات متوازية لا تلتقي داخل مؤسسة يمنية وطنية موحدة.

ونتيجة لذلك، وجد اليمن نفسه أمام حكومة معترف بها دوليا لكنها ضعيفة، ومجلس قيادة يضم مكونات متعارضة، وقوات عسكرية وأمنية متعددة المرجعيات، ومناطق نفوذ تتداخل فيها الحسابات المحلية والإقليمية.

وقد أظهرت التطورات التي شهدها جنوب اليمن خلال الأشهر الماضية خطورة التنافس غير المنضبط، كما كشفت هشاشة المعسكر المناهض للحوثيين وعدم قدرته على التحول إلى جبهة سياسية وعسكرية موحدة.

من هنا تبرز أهمية التقارب السعودي الإماراتي.

فإذا اتفقت الدولتان على توجيه نفوذهما نحو بناء مؤسسة يمنية موحدة، فقد يفتح ذلك الباب أمام توحيد القرار العسكري والأمني، وإعادة تنظيم مجلس القيادة الرئاسي، ووقف الصراع داخل المعسكر المناهض للحوثيين.

أما إذا اقتصر التفاهم على توزيع النفوذ وضمان مصالح الطرفين، فلن تكون النتيجة استعادة الدولة، بل تثبيت الانقسام وإدارته بصورة أكثر هدوء.

والفارق بين الخيارين جوهري. الأول يجعل من السعودية والإمارات شريكتين في إعادة بناء الدولة اليمنية، أما الثاني فيجعلهما شريكتين في إدارة الجغرافيا اليمنية دون معالجة أزمتها.

الدولة لا تعدد الجيوش

على المستوى العسكري، يمكن للتقارب أن يخفف الاحتكاك بين القوات المدعومة من الرياض وتلك القريبة من أبو ظبي، وأن يعيد توجيه الجهود نحو مواجهة الحوثيين والتنظيمات المتطرفة.

لكن ذلك يحتاج إلى أكثر من التهدئة السياسية، فهو يتطلب قيادة عسكرية يمنية واحدة، وغرفة عمليات مشتركة، وسلسلة أوامر واضحة، ودمج القوات داخل وزارتي الدفاع والداخلية، وصرف الرواتب بصورة منتظمة، وإنهاء تعدد مراكز القرار العسكري والأمني.

ومن دون ذلك ستبقى وحدة المعسكر الحكومي مجرد غطاء سياسي يخفي تحته تعدد الجيوش والولاءات.

أما سياسيا، فقد يدفع التقارب نحو إعادة ترتيب مجلس القيادة الرئاسي، وتحديد صلاحيات أعضائه، ومعالجة القضية الجنوبية عبر مسار تفاوضي واضح، بدلا من تركها وقودا للتنافس الإقليمي. غير أن الخطر الحقيقي يكمن في أن يتم الاتفاق فوق الطاولة اليمنية لا من خلالها.

فاليمن لا يحتاج إلى تفاهم يوزع المناصب والموانئ والمحافظات بين القوى المحلية، بل إلى تفاهم يعيد السلطة إلى المؤسسات ويخضع جميع الأطراف لقواعد الدولة.

الحوثيون والانقسام المضاد

استفادت جماعة الحوثي من انقسام خصومها أكثر مما استفادت من تفوقها العسكري وحده. فكلما تعددت مراكز القوة داخل المعسكر المناهض لها، استطاعت الجماعة تقديم نفسها بوصفها الطرف الأكثر تماسكا وتنظيما.

وقد يضيق التقارب السعودي الإماراتي مساحة المناورة أمام الحوثيين، خصوصا إذا تحول إلى موقف سياسي وعسكري واقتصادي مشترك.

لكن الضغط العسكري وحده لن يكون كافيا، لأن الجماعة بنت خلال سنوات الحرب سلطة أمنية واقتصادية وإعلامية، وطورت قدرات صاروخية وبحرية، وأصبحت جزءا من معادلة إقليمية تتجاوز اليمن.

ولهذا فإن أخطر ما يمكن أن يواجه الحوثيين ليس مجرد تحالف عسكري ضدهم، بل ظهور دولة يمنية قادرة على دفع الرواتب وتقديم الخدمات وتوحيد الجيش وإدارة الموارد بصورة عادلة وشفافة. أما تحالف عسكري بلا مشروع دولة، فسيوفر للجماعة فرصة جديدة

لتقديم نفسها بوصفها حركة تقاوم التدخل الخارجي.

بين الاستقرار وإدارة النفوذ

إقليميا، يمكن للتقارب السعودي الإماراتي أن يعزز قدرة مجلس التعاون الخليجي على التحرك الجماعي من مضيق هرمز إلى باب المندب، وأن يخلق ثقلا عربيا أكثر قدرة على التفاوض بشأن أمن الطاقة والملاحة والدفاع والاستثمار.

فالسعودية تمتلك الثقل السياسي والاقتصادي والجغرافي، بينما تمتلك الإمارات خبرة مالية وتجارية ولوجستية واسعة. والجمع بين القدرتين يمكن أن يشكل مركز ثقل إقليميا يصعب تجاوزه.

لكن القيمة الحقيقية لهذا التقارب لا تكمن في بناء ثنائية مغلقة تهيمن على مجلس التعاون، بل في استخدام العلاقة بين البلدين لتقوية النظام الخليجي الجماعي وتوسيع دائرة التنسيق والتشاور.

الخلاصة

التقارب السعودي الإماراتي ليس حدثا ثنائيا يخص دولتين خليجيتين فحسب، بل عامل مؤثر في إعادة تشكيل التوازن الإقليمي من الخليج إلى البحر الأحمر. وبالنسبة لليمن، قد يمثل فرصة لوقف تفكك المعسكر المناهض للحوثيين وإعادة توجيه الجهود نحو استعادة الدولة، لكنه قد يتحول أيضا إلى وسيلة أكثر كفاءة لإدارة الانقسام إذا لم توضع السيادة اليمنية والمؤسسات الوطنية في مركز التفاهمات.

إن مستقبل اليمن لن يتحدد فقط بمدى اتفاق الرياض وأبو ظبي، بل بطبيعة ما تتفقان عليه، فإذا كان الاتفاق على دعم جيش واحد وحكومة واحدة وموارد سيادية واحدة ومسار سياسي شامل، فسيكون اليمن المستفيد الأول.

أما إذا كان الاتفاق على تقاسم النفوذ وحماية المصالح وتجميد خطوط السيطرة، فلن يخرج اليمن من الحرب، بل سينتقل من الحرب الصاخبة إلى الانقسام المنظم. اليمن ليس هامشا في العلاقة السعودية الإماراتية، بل هو اختبارها الأصعب، وفيه سيظهر ما إذا كان التقارب الجديد بداية لمشروع استقرار يقوم على بناء الدول، أم مجرد تسوية مؤقتة بين قوتين لإدارة النفوذ وتقليل كلفة التنافس.

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMCENTER